

12016

مشروع قانون أساسي

53/2016

الجمهورية التونسية السلطات التشريعية
11 سبتمبر 2016
رقب الإقتراء: العدد:

يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة

المملكة العربية السعودية لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق

البرية (الطرقات) بين وعبر أراضي البلدين

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرقات) بين وعبر أراضي البلدين، الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بمدينة الرياض في 22 ديسمبر 2015.

شرح الأسباب

(مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرق) بين وعبر أراضي البلدين)

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية، بالرياض بتاريخ 22 ديسمبر 2015، اتفاقاً لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرق) بين وعبر أراضي البلدين.

يهدف هذا الاتفاق إلى تطوير العلاقات التجارية بين البلدين وتعزيز وتنمية وتسهيل وتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق بينهما، وينص خاصة على ما يلي:

- السماح لوسائل النقل المسجلة بأراضي أحد الطرفين المتعاقدين بدخول أراضي الطرف المتعاقد والتنقل فيها أو المرور غيرها وذلك حسب أنظمتها وقوانينها،
 - السماح بتشغيل خدمات منتظمة وغير منتظمة لنقل الأشخاص بالحافلات وبسيارات الأجرة بين بلديهما من قبل ناقلين مرخص لهم من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر،
 - السماح بتشغيل خدمات النقل السياحي بين بلديهما من قبل ناقلين مرخص لهم من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر،
 - اعتماد ممثل مفوض للناقل في بلد الطرف المتعاقد الآخر،
 - إعفاء العربات المسجلة بأراضي أحد الطرفين المتعاقدين من جميع الرسوم والضرائب المتعلقة بالإستزاد عند دخولها أو عبورها لأراضيها ،
 - إعفاء الوقود في الخزان القياسي والزيوت لوسيلة النقل وكذلك قطع الغيار الاحتياطية والأمتعة الخاصة بالسائق ومساعدته من الرسوم الديوانية،
 - عدم السماح لوسائل النقل الفارغة المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين بدخول أراضي الطرف المتعاقد الآخر إلا بترخيص من السلطة المختصة بهذا الطرف،
 - عدم السماح لوسائل النقل المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين بتحميل الأشخاص أو البضائع من بلد الطرف المتعاقد الآخر إلى بلد ثالث إلا بترخيص ،
 - النظر في تنمية العلاقات بين البلدين في مجال النقل البري والصعوبات في تنفيذ هذا الاتفاق والمقترحات الخاصة بتعديله من خلال اللجنة مشتركة التونسية السعودية للتعاون الثنائي.
- ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.